مؤقت



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٦٠
الأربعاء، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بوعلاي	(البحرين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فكتوروف
	البرازيل	السيد كورديرو
	البرتغال	السيد سواريس
	سلوفينيا	السيد زبوغار
	السويد	السيد ستيرنلوف
	الصين	السيد ليو جيئي
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد شتيغنر
	كوستاريكا	السيدساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرينجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني قد تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دو ناسمنتو (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات بين أعضاء المجلس أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأن عن استيائه للتدهور الخطير للحالة في أنغولا ويدعو إلى وقف القتال فورا. ويؤكد من جديد التزامه الثابت بالحفاظ على وحدة أنغولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد أن من الواضح أن المسؤولية الأساسية عن عدم تحقيق السلام في أنغولا تتحملها قيادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). فانتهاك يونيتا المتواصل، بقيادة السيد جوناس سافيمبي، لالتزاماتها بموجب اتفاقات السلام (S/22609، المرفق) وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة الالتزامات المتصلة بتجريد قواتها من السلاح بصورة كاملة، وبسط الإدارة الحكومية في كامل الإقليم الوطني، يقوض بشكل خطير عملية السلام..

"ويطالب مجلس الأمن يونيتا بأن تمتثل فورا ودون شروط لالتزاماتها ويكرر تأكيد أن استتباب السلام الدائم في أنغولا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تسوية سياسية، تستند إلى الاتفاقات والقرارات ذات الصلة.

"ويحث مجلس الأمن في هذا الصدد حكومة أنغولا ويونيتا على التعاون الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك تيسير اتصالاته بجميع الأطراف التي لها أهمية أساسية في إحياء عملية السلام المتوقفة وتنفيذ بروتوكول لوساكا. ويعرب عن قلقه للتصريحات العلنية التي يوجه فيها اللوم إلى الأمم المتحدة عن تدهور الحالة الأمنية في البلد في الآونة الأخيرة. ويكرر المجلس تأكيد دعمه الكامل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا التي مددت ولايتها إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، ويشدد على أن حكومة أنغولا، التي أيدت تمديد تلك الولاية، ويونيتا، ملزمتان كلتاهما بضمان سلامة موظفي البعثة وحرية تنقلهم.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لتدهور الحالة الإنسانية في أنغولا ويؤكد مسؤولية حكومة أنغولا وقيادة يونيتا عن تيسير الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الإنسانية، وضمان سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحرية تنقلهم، وإتاحة الاضطلاع على وجه السرعة، بتقييم مستقل لاحتياجات السكان المدنيين في أي ناحية من أنحاء البلد، حسب الاقتضاء. ويعرب المجلس أيضا عن القلق إزاء محنة أضعف الفئات، مثل الأطفال والنساء وكبار السن والمشردين داخليا، المعرضين للخطر بشكل خاص ويحتاجون إلى حماية خاصة.

"ويحث مجلس الأمن حكومة أنغولا وقيادة يونيتا على ضمان الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان.

"ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفوري للتدابير المفروضة على يونيتا والواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويعرب عن شديد قلقه لما نقلته التقارير مؤخرا من انتهاك هذه التدابير، وخاصة ما يتعلق منها بالأسلحة والماس، ويعلن اعتزامه متابعة هذه التقارير.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه للتقارير التي تفيد بإسقاط طائرات فوق المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، ويطالب جميع الأطراف

المعنية، وخاصة يونيتا، بالتعاون الكامل في عملية التحقيق في هذه الحوادث وخاصة في مصير أطقم الطائرات وركابها.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1998/37.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.